جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية
فرع النظم والفكر السياسي

بناء الدولة الاتحادية في ماليزيا والعراق
(دراسة في المقومات والمعوقات)

رسالة قدمتها إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف

الطالبة

افراح عبد نعيم محمد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

إشراف

الاستاذ الدكتور عامر حسن فياض

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة آل عمران: ١٠٣.

الأهداء

الى رفيق دربي . . . . . زوجي

الى فلذة كبدي ابنائي . . . . . حسين وزينب ومعصومة

راجيتا منهم القبول

الباحثة

شكر وعرفان

أتقدم بوافر الشكر والامتنان والاحترام إلى أستاذي المشرف، أ . د عامر حسن فياض لقبوله الاشراف على رسالتي، ومتابعته لي وتوجيهاته السديدة وتقديم النصح وما امدني به من دعم ومساندة في اكمال هذا الجهد المتواضع، واتقدم بالشكر الى اساتذتي الذين اقف عاجزة أمام صنيعهم الجميل الأستاذ الدكتور زيد العكيلي والدكتور طه حميد العنبكي والدكتور ماجد الفتلاوي والدكتور اياد العنبر والدكتور حافظ علوان والدكتور علي عبود بحر العلوم الذين لم يبخلوا بجهودهم وملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة طيلة مدة المرحلة التحضيرية .

ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر والاحترام لزملائي في مرحلة الماجستير و للعاملين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا واخص بالشكر استاذ احمد الساعدي لما قدمه لي من مساعدة و المكتبة العلوية ومكتبة كلية العلوم السياسة ،جامعة بغداد وجامعة النهرين والى كل من ساندني ولو بكلمة طيبه.

الباحثة

المستخلص

أصبحت الفيدرالية حاجة ملحة وضرورية لكثير من الدول والتي تعاني من انقسامات عرقية وأثنية ،ذلك انها تمثل محتوى تنظيميا للديمقراطية مما يعطي مزيدا من الصلاحيات والمسؤوليات الى الادارة المحلية وللاقاليم في ادارة شؤنهم بأنفسهم في مناطقهم مما يخفف العبء عن الحكومة المركزية ،بعيدا عن المركزية والتفرد بالحكم ،وعبر المشاركة في اتخاذ القرارات وللتعبير عن طموحاتهم ،فمن خصائص الفيدرالية هي اللامركزية التي تدعوالى توزيع السلطة بين بين العناصر المكونة للدولة الاتحادية ،وبذلك تحول دون دفع البلاد للتفكك والتقسيم ،وقد وجدت الدول التي تتسم بالتعددية والتنوع الحل الامثل في تبني النظام الفيدرالي ،كونه خيار واقعي وموضوعي يتميز بالانفتاح والمرونة السياسية والاجتماعية والثقافية ويحول دون تصدع المجتمع ووحدته وبناء نسيج قائم على اساس المواطنة والحرية والاستقلال وقبول الاخر وبذلك فأن اكثر الدول استقرار سياسيا واجتماعيا وثقافيا هي الدول التي اخذت بالنظام الفيدرالي .

والدراسة تحاول المقارنة بين نموذجين في بناء الدولة الاتحادية (ماليزيا والعراق) فالتجربة الماليزية تعتبر مثال حقيقي للفيدرالية لما حققته هذه التجربة من نجاحات كبيرة من خلال مواجهة المعوقات التي تقف امام نجاح التجربة كالقضاء على الفقر والبطالة والمشاكل الداخلية والاقليمية و الاستفادة من المقومات التي ساعدت على نجاح التجربة فاالتطبيق الناجح للفيدرالية جعلها في مصاف الدول الصناعية واستطاع معها تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات والقضاء على النعرات العرقية والاثنية لكافة الاقاليم مما ادى الى تحقيق الوحدة الوطنية بفضل القيادات والنخب التي تهيأت لماليزيا منذ أستقلالها من الاستعمار ،اما في العراق فتعتبر التجربة الاتحادية فاشلة فهو يواجه سلسلة من الازمات السياسية والاقتصادية ،والاجتماعية والتي تعد السبب الرئيسي في عدم قدرته على بناء دولة الاتحاد الفيدرالي والتي تشكل عائقا امام نجاحها حيث لم يتمكن النظام السياسي ،والنخب ،والاحزاب السياسية ،من ايجاد الحلول للنعدد القومي والطائفي ،حيث يسود الارهاب والفساد وانعدام ألاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب طريقة تقاسم السلطة بين الاحزاب السياسية التي أدعت تمثيله ،الاانها لم تكن قادرة على تقديم تنمية حقيقية لافراد الشعب العراقي وحتى المكونات الطائفية او القومية التي تدعي تمثيلها ،حيث لم تستثمر حالة التعدد القومي والديني في العراق في تحقيق السلام والتعايش وقبول الاخر ،حيث هناك تناقض واضح بين رؤية النخب العراقية والواقع العلمي ،حيث الخلافات والاشكاليات المتعددة على الحكم والخلاف على موارد الدولة وتوزيعها ، فضلا للتدخلات الاقليمية للوقوف بوجه تجربة التحول الديمقراطي وبناء الدولة الاتحادية .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول **في مفهوم الدولة الاتحادية والنظام الفيدرالي**	٤
المبحث الأول: مفهوم الدولة الاتحادية (الفيدرالية) ونشأتها وأنواعها	٦
المبحث الثاني: الدولة الاتحادية: الخصائص . المظاهر . المبادئ والمسوغات	٢٤
الفصل الثاني **الاتحاد الفيدرالي لدولة ماليزيا** **(المقومات والمعوقات)**	٥٦
المبحث الأول: مقومات الاتحاد الفيدرالي في دولة ماليزيا	٦٠
المبحث الثاني: معوقات الاتحاد الفيدرالي في دولة ماليزيا	١١٠
الفصل الثالث **الاتحاد الفيدرالي لدولة العراق** **(المقومات والمعوقات)**	١٢٦
المبحث الأول: مقومات الاتحاد الفيدرالي في العراق	١٢٩
المبحث الثاني: معوقات الاتحاد الفيدرالي في دولة العراق	١٦٠
الخاتمة	٢٠٠
المصادر والمراجع	٢٠٩

المقدمة

أصبحت بعض دول العالم تتجه في الوقت الحاضر الى اتباع الفدرالية نظاماً للحكم، ذلك إنّ الفدرالية تمثل محتوى تنظيميا مناسبا للديمقراطية بعيدا عن المركزية والتفرد مما يتيح لجميع افراد الشعب وعبر المشاركة في صنع واتخاذ القرارات من إدارة شؤونهم بأنفسهم في مناطقهم (ولاياتهم، ومقاطعاتهم) والتعبير عن طموحاتهم المحلية والوطنية، فالفدرالية لاتقتصر على المشاركة فحسب ،بل تهدف الى الاستقلال الذاتي الذي هو ضمان لكيان (الاقاليم) والوجود القانوني والسياسي له، فمن سمات الفدرالية هي اللامركزية التي تدعو الى توزيع السلطة بين العناصر المكونة للدولة الاتحادية ـ الفدرالية(المركز والاقاليم) وبذلك تحول دون دفع البلاد الى التفكك والتقسيم ذلك لإدراك الجميع أنهم غير مستبعدين عن اتخاذ القرار والمشاركة في ادارة شؤونها والتمتع بثرواتها، وهذا سيجعل الانفصال صعباً إن لم يكن غير ممكن، وإنّ الوحدة ممكنة التطبيق، وقد وجدت الدول التي تتسم التعددية والتنوع الحل الأمثل في تبني النظام الفدرالي ،ذلك كونه خيار واقعي وموضوعي يتميز بالانفتاح والمرونة السياسية والاجتماعية والثقافية ويحول دون تصدع المجتمع ووحدته وبناء نسيج وطني موحد قائم على أساس المواطنة والحرية والاستقلال وقبول الاخر والرضا، لاعلى الدمج والاكراه والقوة، وعلى ذلك فإنّأكثر الدول استقرارا سياسيا واجتماعيا وثقافيا هي الدول التي أخذت بالنظام الفدرالي، وانتجت دولا ومجتمعات متقدمة ومزدهرة مع وجود (التعددية والتنوع).

في ضوء ذلك تحاول الدراسة المقارنة بين نموذجين لبناء الدولة الاتحادية (ماليزيا والعراق)إذ يوجد تشابه كبير في واقع التعددية المجتمعية في كل من البلدين، ومن هنا كانت ادارة التعددية الاجتماعية هي المعيار الاساس في تقييم تجربة بناء دولة الاتحاد الفيدرالي ،وهنا يتوقف على قدرة النظام السياسي في تعبير الايجابي عن التعددية واحتوائها ،وقدرة النخب والقيادات والاحزاب السياسية في جعله مصدر قوة للدولة ،فالتجربة الماليزية كانت ناجحة على مستوى بلدان العالم الثالث في تحقيق تنمية شاملة بكافة المستويات السياسية والاقتصادية وبالتالي تقديم نموذج اسيوي ناجح قادر على احتواء التعددية في نظام سياسي ديمقراطي مستقر قادر على تحقيق التنمية، فقد نجحت ماليزيا في مواجهة الفقر والتهميش للأغلبية الملاوية ،وهذه نفس المشكلة التي كانت تواجه الاغلبية الشيعية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي ولغاية تغير النظام السياسي في ٢٠٠٣،ومن جانبا آخر هناك تشابه بين ماليزيا والعراق، بتبني النظام السياسي البرلماني وتطبيق نظام الفيدرالية.

ورغم التشابه بين البلدين في بعض الأوجه، إلّاأن هناك اختلافا في امتلاك النخب رؤية واضحة وإجراء اصلاحات مستمرة فيها ،والاتفاق بشأن المصالحة الوطنية بين الأحزاب والنخب الماليزية ،وكذلك ضعف التأثير الخارجي الإقليمي وهذ كله ساهم في نجاح الماليزيين في تجاوز معوقات بناء دولة الاتحاد الفيدرالي، وذلك لنجاحهم في تحقيق العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية

وتطوير المجالات العلمية .

بالمقابل يواجه العراق سلسلة من الازمات السياسية ،والاقتصادية ،والاجتماعية والتي تعد السبب الرئيس في عدم قدرته على بناء دولة الاتحاد الفيدرالي والتي تشكل عائقا أمام نجاحها إذ لم يتمكن النظام السياسي ،والنخب ،والأحزاب السياسية ،من ايجاد الحلول للتعدد القومي والطائفي ،ويسود الفساد والارهاب ونعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب طريقة تقاسم السلطة بين الاحزاب السياسية التي تدعي تمثيله المكونات اجتماعية، غير انهالم تكن قادرة على تقديم اي تنمية حقيقية لأفراد الشعب العراقي وحتى للمكونات الطائفية او القومية التي تدعي تمثيلها وتتنافس على الحصول على اصواتها الانتخابية فعلى الرغم من ان العراق قد شهد انتخابات دورية وبشكل مستمر،لكن في الوقت الحاضر لاتوجد أحزاب عراقية تصل الى مرحلة التكوين الصحيح، وإنّما كتل انتخابية ،وأهدافها تنتهي بالانتخابات، فلم تستثمر حالة التعدد القومي والديني في العراق في تحقيق السلام والتعايش وقبول الاخر،حيث هناك تناقض واضح بين رؤية النخب العراقية والواقع العملي،أي الخلافات والاشكاليات المتعددة على الحكم والخلاف على موارد الدولة وتوزيعها ،فضلاً للتدخلات الاقليمية للوقوف بوجه تجربة التحول الديمقراطي في العراق وبناء الدولة الاتحادية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تعميق الجوانب النظرية لموضوع الدولة الاتحادية والاستفادة من مقومات نجاح التجربة الفدرالية في ماليزيا لمغادرة المعوقات التي تقف أمام إقامة تجربة اتحادية عراقية ناجحة إذ أن مسار التجربة الناجحة في ماليزيا تجاوز معوقاتها باستثمار عدة مقومات ساعدت في انجاح تجربتها الاتحادية وهذه المقومات للنجاح بالإمكان توفر ها في العراق بقدر تعزيز الديمقراطية إذإنّ نجاح الفدرالية وفق التجارب العالمية قرين بتواصل البناء الديمقراطي.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في إنّ معظم الدول تتجه في الوقت الحاضر للنظام الفدرالي بوصفه نظاماً للحكم لاسيما الدول ذات التنوع والتعدد، ولأنه الحل الأمثل للحيلولة دون الانفصال والتقسيم وفض النزاع والصراع في تلك المجتمعات، وكذلك تأتي الأهمية في أن العراق قد تبنى فكرة الفدرالية وهذا يعد حدثا سياسياً مهما بعد عقود من الهيمنة المركزية وقد ثبت ذلك في الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ وهنا تأتي الأهمية بدراسة نجاحات التجربة الفدرالية الماليزية ومعوقات التجربة ذاتها في العراق للاسترشاد بمقومات النجاح لديهم ومغادرة المعوقات لدينا.

مشكلة الدراسة

بالرغم من تبني النظام السياسي في العراق للفدرالية نظاماً للحكم غير أن تطبيقه لازال

يواجه الكثير من المعوقات رغم ثباته في دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥مما قد يؤدي بالعملية الى الفشل، وهنا نلحظ العديد من المشكلات التي تشابكت لتصنع اشكالية التعثر في عملية البناء السليم للفدرالية الناجحة في العراق وللتعامل مع هذه الاشكالية تتضمن الاجابة عن مجموعة أسئلة أبرزها :-

ماهي مقومات ومعوقات نجاح التجربة الفدرالية في ماليزيا؟

ماهي مقومات ومعوقات نجاح التجربة الفدرالية في العراق؟

كيف يمكن الاستفادة من مقومات نجاح التجربة الفدرالية الماليزية في معالجة إخفاقات التجربة الفدرالية في العراق؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إنّ اختلاف الاطار الدستوري والقانوني والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الفدرالية في ماليزيا عن الاطار الدستوري والقانوني والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتطبيقها في العراق هو الذي جعل التجربة ناجحة في ماليزيا ومتعثرة في العراق.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث منهج التحليل النظمي والمنهج المقارن والمنهج التاريخي.

هيكلية الدراسة

بناءً على ماتم عرضه من مشكلة الدراسة، وفرضيتها، تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة وتوصيات فقد تناولنا في الفصل الاول: مفهوم الدولة الاتحادية والنظام الفيدرالي وكان في مبحثين ،تضمن المبحث الاول التعريف للدولة الاتحادية (الفيدرالية)،والمبحث الثاني الدولة الاتحادية ،الخصائص ـ المظاهر ـ المبادئ ـ والمسوغات.

أمّا الفصل الثاني فكان يبحث في الاتحاد الفيدرالي في دولة ماليزيا(المقومات والمعوقات)ا ،تضمن المبحث الاول مقومات الاتحاد الفيدرالي لدولة ماليزيا ،والمبحث الثاني معوقات الاتحاد الفيدرالي لدولة ماليزيا.

أمّا الفصل الثالث فيبحث في الاتحاد الفيدرالي لدولة العراق (المقومات والمعوقات)،وتضمن مبحثين الأول في مقومات الاتحاد الفيدرالي في دولة العراق ،والثاني في معوقات الاتحاد الفيدرالي في دولة العراق.